

تحديات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي: دراسة تطبيقية على الانتخابات التونسية ٢٠١٩

مشروع الدعاية الحاسوبية - مذكرة البيانات الأولى للعام ٢٠٢٠ - بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠

comprop@oii.ox.ac.uk

فيليب إن هاورد
جامعة أوكسفورد

منى السواح
جامعة أوكسفورد

ملخص المذكرة

أشارت منظمات المجتمع المدني التونسية إلى ضرورة الانتباه إلى انتشار الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي خلال انتخابات عام ٢٠١٩. وتمحورت هذه المخاوف حول العقبات التقنية والقانونية التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي التي ترافق الانتخابات على وسائل التواصل الاجتماعي. وردًا على ذلك، قابلنا قادة المجتمع المدني والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس للتعرف على أنواع القيود التي واجهوها عند مراقبتهم للانتخابات التونسية. وفيما يلي استنتاجاتنا: (١) أعربت منظمات المجتمع المدني التونسية عن قلقها إزاء انتشار الأخبار الكاذبة على الإنترنت، لكن الجهود المبذولة لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي كانت محدودة وغير منسقة بين المنظمات؛ (٢) كانت المكتبة الإعلامية للفيديو ذات فائدة محدودة للغاية للمراقبين التونسيين لأن المكتبة لا تُرشف الإعلانات الانتخابية أو السياسية في تونس؛ (٣) كان الوصول المحدود إلى بيانات الفيديو بسبب عدم توفر أدوات جمع البيانات مثل منصة CrowdTangle للعديد من منظمات المجتمع المدني؛ (٤) تعد القوانين التونسية حول خصوصية البيانات واللوائح الانتخابية غير كافية لمجتمع ديمقراطي في العصر الرقمي.

مقدمة

في هذه الدراسة وبعد انتخابات ٢٠١٩، أجرينا مقابلات مع عشرين من قادة المجتمع المدني ونشطاء حقوقيين بارزين على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس وطرحنا الأسئلة التالية: (١) كيف راقب المجتمع المدني التونسي وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات؟ (٢) ما هي التحديات القانونية والتقنية التي واجهوها أثناء مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي؟ (٣) ما هي التدابير المضادة التي يوصون بها لمواجهة الأخبار الكاذبة على الإنترنت في تونس؟

في عام ٢٠١٩، شهد العالم العربي انتخابات رئاسية وأزمات سياسية وانتفاضات جماهيرية وتغييرات في الأنظمة الحاكمة. على الرغم من بعض الاتجاهات المفعمة بالأمل في إرساء الديمقراطية في أعقاب الربيع العربي، ما يزال العالم العربي مكانًا لبعض الأنظمة الغير ديمقراطية والتي لديها قدرات رقابية كبيرة ومعروفة بانتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان. على الرغم من أن اللغة العربية هي اللغة الرابعة الأكثر شعبية على الإنترنت، إلا أن شركات مواقع التواصل الاجتماعي لا تعطي الأولوية على ما يبدو لدعم الديمقراطية في العالم العربي.^١

الديمقراطية الوليدة في تونس

في عام ٢٠١١، فاجأ التونسيون العالم في تنظيم احتجاجات سلمية ضد زين العابدين بن علي، أحد أطول الحكام العرب حكمًا، وهو ما كان بداية لما سمي فيما بعد بالربيع العربي. ولقد كان المراقبون متفائلين فيما يتعلق بتحول تونس إلى الديمقراطية بسبب مجتمعها المتجانس ومسلميها المعتدلين واقتصادها المفتوح نسبيًا.^{١٠} وكان هذا التفاؤل في محله إلى حد ما نظرًا إلى أن تونس تعتبر الدولة الوحيدة ضمن دول الربيع العربي التي لم ترتد إلى نظام قمعي جديد أو شهدت أعمال عنف.^{١١}

ولمنع الانفراد بالسلطة لأي طرف قسم دستور تونس لعام ٢٠١٤ السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء والحكومة المتوافق عليها.^{١٢} وفي عام ٢٠١٤، انتخب شعب تونس برلمانًا جديدًا ورئيس في أول انتخابات ديمقراطية في ظل الدستور الجديد.^{١٣} حيث فاز حزب نداء تونس بأغلبية المقاعد في حين أن مرشحه الرئاسي الباجي قائد السبسي حصل على أكثر من ٥٥٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤.^{١٤}

وعلى نقيض الخطى الثابت للديمقراطية في تونس فإن اقتصادها ما يزال يتخبط. وقد كان لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة عظيم الأثر في الانتخابات مع ارتفاع نسبة السخط بين التونسيين.^{١٥} وفي يوليو ٢٠١٩ اختبرت ديمقراطية البلاد لأبعد من ذلك عندما كان لديهم فقط ٩٠ يومًا لتنظيم انتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس السبسي.^{١٦} ومع ذلك، نظمت الانتخابات بنجاح، وذكر أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت ٥٥٪.^{١٧}

وسائل التواصل الاجتماعي في تونس

نستطيع عبر النظر إلى الربيع العربي التعرف على كل من الجوانب الإيجابية والسلبية لوسائل التواصل الاجتماعي. ففي عام ٢٠١١، نظم

ويتجلى ذلك على كيفية تعامل الفيديو مع الأمر، حيث اعتمد الفيديو في عام ٢٠١٩ مجموعة متنوعة من التدابير التقنية والسياسية لمعالجة المخاوف المتعلقة بالانتخابات في أماكن تشمل كندا والبرازيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والهند. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتخابات التي تجري في جميع أنحاء المنطقة العربية، لم ترد أي إشارات إلى التدابير المتعلقة بالانتخابات أو الأحداث السياسية في العالم العربي.^٢ وعلاوة على ذلك، فمن حيث مواجهة الأخبار الكاذبة، قام الفيديو بالشراكة مع طرف خارجي واحد فقط لتقصي الحقائق لتغطية كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة مع الأطراف الخارجية السبعة التي شاركتها لتغطية الولايات المتحدة^٣ وكان عدم وجود مثل هذا الاهتمام واضحًا أيضًا خلال الانتخابات التونسية.

تونس، مهد الربيع العربي، حظت بجولتين من الانتخابات الرئاسية وجولة واحدة من الانتخابات البرلمانية خلال خريف عام ٢٠١٩. فبعد الوفاة المفاجئة للرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في يوليو ٢٠١٩، كان لا بد من إجراء الانتخابات الرئاسية قبل الموعد المحدد. وفي أول اختبار حقيقي لديمقراطيتها الوليدة، حظت تونس بستة وعشرين مرشحًا بينهم امرأتان ضمن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٢٠١٩.^٤ وفي هذه الجولة، احتل كلا من أستاذ القانون قيس سعيد والإعلامي الشهير نبيل القروي طليعة السباق الرئاسي.^٥ وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، توجه التونسيين إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء جدد للبرلمان.^٦ وعقدت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بعدها ببضعة أيام وفيها فاز المرشح المستقل غير المعروف قيس سعيد في سباق الرئاسة بنسبة تفوق ٧٠٪ من الأصوات.^٧ ووفقًا لمنظمات المجتمع المدني التي راقبت الانتخابات، فإن الفيديو كان يتم استخدامه على نطاق واسع في حملات الترويج السياسية، والتي يكون أغلبها غير خاضع للمراقبة من قبل هيئات الملاحظة.^{٨,٩}

النشطاء التونسيين حركة مقاومة واحتجاجات ضد بن علي عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي لا سيما الفيسبوك.¹⁸ وبعد الإطاحة بين علي، واصل النشطاء التونسيين مشاركتهم في النشاط السياسي المدني عبر الإنترنت.¹⁹

ويعد الفيسبوك هو أكثر منصات وسائل التواصل الاجتماعي شعبية في تونس. فعدد المشتركين في موقع "الفيسبوك" من التونسيين أكثر من عدد الناخبين في البلاد.²⁰ فلدَى حوالي ٦٦٪ من التونسيين حساب بالفيسبوك، مما يجعل تونس الدولة الأولى في المغرب العربي من حيث نسبة مستخدمي الفيسبوك.²¹ وعلى النقيض من ذلك فإن موقع تويتر هو أقل شعبية بكثير في تونس، حيث يستخدمه ٣٪ فقط من التونسيين.²¹ وبالتالي ركز مراقبي الانتخابات جهودهم المبذولة في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في تونس إلى حد كبير على تحليل الفيسبوك فقط خلال فترة الانتخابات.

زادت المخاوف من تدخلات محلية وأجنبية قبيل انتخابات عام ٢٠١٩. ففي مايو ٢٠١٩ أعلنت شركة الفيسبوك إزالة ٢٦٥ حساب على الفيسبوك وإنستجرام وصفحات الفيسبوك ومجموعات وفعاليات والتي ثبت أن منشأها إسرائيل وتستهدف عدة دول من بينها تونس.²² وخلال الانتخابات، أعربت منظمات المجتمع المدني التونسية عن مخاوفها من انتشار المعلومات المضللة والمحتوى غير الحيادي في الفيسبوك. ووجدت منظمات المجتمع المدني أنه كانت هناك حملات منسقة في الفيسبوك هدفها تشويه المرشحين ونشر خطاب الكراهية قبل وأثناء الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩.⁸⁹

وبالإضافة إلى هذه المخاوف، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء عدم قدرتها على الوصول إلى بيانات الفيسبوك مما يحد من دقة تحليلاتهم.²³ وفي هذه المذكرة نسلط الضوء على هذه القيود ونوضح الاستراتيجيات التي دشنتها جماعات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات في غياب إمكانية الوصول إلى بيانات الفيسبوك. ونختتم بشرح أوجه القصور في القوانين التونسية فيما يخص تنظيم المعلومات المضللة ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي.

المنهجية

لفهم التحديات والفرص في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي ركزنا دراستنا حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التونسية لعام ٢٠١٩. ففي ديسمبر ٢٠١٩ أجرت الباحثة الرئيسية منى السواح، وهي من الناطقين بالعربية، مقابلات مع عينة قوامها عشرين شخصاً من نشطاء المجتمع المدني ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت الغالبية العظمى من العينة إناث ذوات مستويات تعليمية عالية. وأجريت المقابلات باللغتين العربية والإنجليزية. وتم جمع استمارات الموافقة والتوقيع عليها من قبل المشاركين قبل إجراء المقابلات. ولقد تمكنا من جمع ٢٢ ساعة من بيانات المقابلات بمعدل ساعة واحدة لكل مقابلة. وأجريت جميع المقابلات وجهاً لوجه في المواقع المختارة من قبل المشاركين.

ولجمع بيانات قيمة من المقابلات ركزنا على أربعة محاور أثناء إجراء المقابلات هي: (١) جهودهم في المراقبة أثناء الانتخابات، (٢) الإطار القانوني في تونس فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، (٣) العقبات التي واجهوها خلال المراقبة، (٤) التدابير المضادة للأخبار الكاذبة على الإنترنت المستخدمة أثناء الانتخابات من قبل المنصات والهيئات التنظيمية ومنظمات المجتمع المدني.

وتواجد ضمن المشاركين الذين أجريت مقابلات معهم أفراد من مختلف فئات المجتمع المدني وخبراء في التكنولوجيا والذين راقبوا وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات. ويعمل المشاركون في المقابلات لصالح المنظمات التالية: الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد)، ومنظمة Access Now، ومنظمة أنا يقظ، ومنظمة شباب بلا حدود، ومرصد شاهد، ومنظمة مراقبون، ومنظمة أوفياء، ومنظمة مدونون بلا قيود، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية، وشركة البيانات الضخمة وأبحاث السوق WebRadar، فضلاً عن الناشطين المستقلين في مجال الحقوق الرقمية وخبراء التكنولوجيا.

ولقد تم أخذ ملاحظات ميدانية مفصلة خلال المقابلات. وتمت صياغة المذكرات بعد كل مقابلة لتحديد المحاور التي أشار إليها المشاركون. ثم تم تجميع هذه المذكرات في وقت لاحق لمواصلة تحديد الأنماط والمفاهيم في تصريحات المشاركين في المقابلات.

التحليل والاستنتاجات

(١) محاولات لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي

جرت أول محاولة لدراسة مجال وسائل التواصل الاجتماعي في تونس خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٤. تم إبلاغنا في المقابلات أن منظمة مراقبون بدأت مشروع يسمى "رصد ١" لمراقبة خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، وأنها كانت المنظمة الوحيدة التي شرعت بدراسة وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك الوقت. وأكد المشاركون بإجماع الآراء أن مراقبة منصات وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن الهدف الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني قبل انتخابات عام ٢٠١٩.

وأثناء التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التونسية لعام ٢٠١٩، أعلنت السلطة العليا المستقلة للانتخابات في تونس أن على جميع المرشحين للرئاسة والأحزاب السياسية إعلان صفحات الفيسبوك الرسمية الخاصة بهم قبل الترشح للانتخابات. ومع ذلك، ذكر المشاركون في المقابلات أن هذا القرار لم يكن كافياً لمواجهة المعلومات المضللة في الفيسبوك. وقالت مديرة المشروعات في WebRadar سارة جنان، أنه على الرغم من هذا القرار التنظيمي فإن بعض المرشحين لم يعلنوا عن صفحاتهم الرسمية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وأن المعلومات المضللة ما زال يتم نشرها عبر صفحات غير معلنة.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك مشكلات متعلقة بقدرات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وهي هيئة مستقلة أنشئت لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع في تونس والتي اسند إليها مهمة مراقبة صفحات الفيسبوك الرسمية للتلفزيون ومحطات الإذاعة في تونس. وهذا ما أشار إليه نائب رئيس الجمعية التونسية للنزاهة وديمقراطية الانتخابات باسم مطر بما يلي:

كانت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري مسؤولة عن مراقبة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للمنافذ الإعلامية الرئيسية في البلد، في حين كانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي المسؤولة عن مراقبة حسابات المرشحين الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن أدركنا أن كلا من المنظمين تفقران إلى الموارد التقنية والبشرية اللازمة لأداء هذه المراقبة (تصريح لباسم مطر في ديسمبر ٢٠١٩).

وبالإضافة إلى مراقبة المشاركات في الصفحات الرسمية على الفيسبوك، فإن الإعلانات المدفوعة على الصفحات الرسمية للمرشح على الفيسبوك يتم تنظيمها ومراقبتها أيضاً من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وقامت هند فلاح منسق المشروعات في منظمة أنا يقظ بتوضيح ما يلي:

بالنسبة للانتخابات الرئاسية، قيل لهم [المرشحين] أن يمكنهم استخدام الإعلانات المدفوعة شريطة الإبلاغ عنها. ومع ذلك يمنع استخدام الإعلانات في الانتخابات البرلمانية (تصريح لهند فلاح في ديسمبر ٢٠١٩).

وبالإضافة إلى محاولات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في مراقبة وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات، فقد دشنت جماعات المجتمع المدني مشروعات تركز على مجال الإنترنت في عام ٢٠١٩. وبين منظمات المجتمع المدني اللاتي تم عمل مقابلة معها، كان هناك ثلاث منظمات فقط لديها القدرة المالية والبشرية اللازمة لتدشين مشاريع لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في تونس وهي: منظمة أنا يقظ وجمعية عتيد (في شراكة مع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية) ومنظمة مراقبون. ومع ذلك، فإنها تعمل كل على حدا بقليل من التنسيق

المكتبة الإعلانية للفيديو التي كانت تعد بمثابة تحد آخر خلال الانتخابات التونسية.

ففي أوائل ٢٠١٩، أعلنت شركة فيسبوك عن إطلاق مكتبها الإعلانية وذلك بهدف توفير الشفافية للإعلانات. وتمت ترقية المكتبة إلى مركز حيث يتاح البحث الشامل عن الإعلانات النشطة في فيسبوك وإنستغرام.²⁷ وذكر أن الإعلانات المتعلقة "بقضايا أو انتخابات أو سياسة" ستتم أرشفتها لمدة سبع سنوات وسوف تستكمل بيانات إخلاء المسؤولية عن من مول الإعلان، والجمهور المستهدف، ومقدار ما أنفق على الإعلان.²⁸ هذه الخيارات "القضايا الاجتماعية والسياسية والانتخابية" متاحة فقط في ٥٧ دولة ومنطقة، ولا يوجد أي منها في الدول العربية.²⁹ وبالتالي، بالنسبة لتونس، توفر مكتبة إعلانات فيسبوك الوصول إلى الإعلانات النشطة فقط دون الحصول على مزيد من المعلومات حول الممول أو النفقات أو الجمهور المستهدف.

ولذلك فإن المكتبة الإعلانية هي الأداة الوحيدة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لمراقبة الإعلانات المدفوعة، ولكنها توفر بيانات محدودة. وأوضح المشاركون في المقابلات أنهم وجدوا صعوبة في مراقبة الإعلانات أولاً بأول، مع العلم بأن تلك الإعلانات لا يمكن أرشفتها بطريقة أخرى. وتوضح أمانة صيادي، وهي ناشطة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "Access Now":

أردنا أن يوفر فيسبوك إمكانية الوصول إلى معلومات حول المبلغ الذي يتم إنفاقه على الإعلان السياسي والذي لم يكن متاحاً في تونس كما هو في الولايات المتحدة. ولهذا السبب تساءلنا عن سبب قيام فيسبوك بذلك. فمن المفترض أن تكون شركة فيسبوك بمثابة منصة دولية (تصريح لأمانة صيادي في ديسمبر ٢٠١٩).

وكان هذا التحدي واضحاً أثناء فترة الصمت الانتخابي، كما صرحت عبير شريف، الرئيس التنفيذي لشركة WebRadar:

بموجب القانون، لديك يومان صمت، وخلالهما لا يوجد دعابة إعلانية. لذلك إذا فاتك التحقق من مكتبة الإعلانات في هذين اليومين من الصمت، فسفوت فرصة معرفة ما إذا كان شخص ما يعتمد على الإشهار السياسي أم لا (تصريح لعبير شريف في ديسمبر ٢٠١٩).

وقد أدى ذلك إلى قيام فريق Access Now بكتابة رسالة إلى فيسبوك في ٣٠ أغسطس، وطلبت عليها ١٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني في تونس، تطلب هذه الرسالة بتنفيذ تدابير فعالة للشفافية والمساءلة قبل الانتخابات.³⁰ فبحسب ما أدلت به صيادي، فإن شركة فيسبوك ردت بعد شهرين من الانتخابات، وبأسلوب تعميبي للغاية، قائلة:

إن لديهم حاجزاً لغوياً وليس لديهم الكثير من الأشخاص يتكلمون اللغة العربية، لذا لا يمكنهم حقاً تحديد الهوية الحقيقية للإعلانات والصفحات السياسية (تصريح لأمانة صيادي في ديسمبر ٢٠١٩).

ورأى معظم المشاركين أن فيسبوك لا يعتبر تونس دولة مهمة بالنسبة لمنصتهم. وقالت فدوى العوني وهي مختصة بشؤون الانتخابات في منظمة "أنا يقظ":

السبب أنهم لم يسمحوا لنا بالوصول إلى مكتبة الإعلانات هو أنهم لا يعتبرون تونس دولة مهمة (تصريح لفدوى العوني في ديسمبر ٢٠١٩).

(3) "قوانيننا التي عفا عليها الزمن"

وضح المبحوثون أن الأنظمة القانونية والتنظيمية في تونس لا تتناسب مع العصر الرقمي الحالي. فعلى سبيل المثال، تقول ديما سامارو، وهي المسؤولة عن السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في AccessNow، أن قانون حماية البيانات الشخصية التونسي لا يمكن استخدامه لمنع جمع البيانات على الإنترنت أو لتنظيم شركات وسائل التواصل الاجتماعي:

بينهم، وتتبع كل منظمة منهجية مختلفة لمراقبة الانتخابات. وأكدت المنظمات الأخرى أنها تفتقر إلى الأموال والمعرفة التقنية والوقت للعمل كمراقبين لوسائل التواصل الاجتماعي. وهذا ما أشار إليه نبيل لباسي رئيس منظمة أوفياء، وهي منظمة راقبت منافذ الإعلام التقليدية فقط:

هذا الأمر يحتاج إلى الموارد والتمويل. حاولنا الحصول على التمويل لأن لدينا المهارات، ولكن المشكلة الرئيسية هي في التمويل. لقد وجدنا الممولين الذين يريدون فحص الصفحات الرسمية فقط وهو ما نعده عمل بلا فائدة تذكر (تصريح لنبيل لباسي في ديسمبر ٢٠١٩).

وعلاوة على ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى أن منظمات المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للانتخابات وقعا تحت الضغط لضيق الوقت. وبعد وفاة الرئيس السبسي في يوليو ٢٠١٩، تم تبكير الانتخابات حيث بدأت في سبتمبر بدلاً من نوفمبر. ووفقاً للمشاركين، فإن هذا أجبرهم على تعجيل خططهم للمراقبة. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الشعبية الطاغية لفيسبوك، فإن الغالبية العظمى من المبحوثين أعربوا عن قلقهم إزاء طوفان من المعلومات المضللة الذي يتدفق من خلال منصات تواصل اجتماعي أخرى أيضاً، في ظل غياب تام لأي جهود مبذولة من قبل الجهات الرقابية الرسمية أو منظمات المجتمع المدني للتحقيق في هذه المنصات الأخرى.

(2) "فيسبوك خذنا"

ولقد أكد المشاركون في الدراسة أن مراقبة الانتخابات على فيسبوك كانت صعبة للغاية. وهم يشيرون إلى ضعف الوصول إلى بيانات فيسبوك وغياب الأدوات اللازمة لجمع البيانات في الوقت الفعلي. فعلى سبيل المثال، جمعية عقيد (في شراكة مع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية)، كانت تعتزم مراقبة فيسبوك باستخدام تطبيق Netvizz، وهو تطبيق لاستخراج البيانات وجمعها من فيسبوك.²⁴ قامت شركة فيسبوك بحظر هذا التطبيق في أغسطس ٢٠١٩، قبل بضعة أسابيع فقط من الانتخابات التونسية. ولذلك اعتمد مراقبو وسائل التواصل الاجتماعي في تونس إما على الكشف اليدوي للمعلومات المضللة أو على تطبيق CrowdTangle لدراسة فيسبوك.

إن تطبيق CrowdTangle هو أداة تستخدم لاكتشاف المحتوى ولعمل التحليلات الاجتماعية وتملكها شركة فيسبوك. وفي يناير ٢٠١٩ أعلنت شركة فيسبوك أنها تعتزم إتاحة وصول المزيد من الباحثين والمحللين في جميع أنحاء العالم إلى تطبيق CrowdTangle وذلك بغية دعم الأبحاث حول الأخبار الكاذبة.²⁵ وبالرغم من ذلك فإن الوصول إلى خدمات تطبيق CrowdTangle مثل صراعاً آخرًا لمنظمات المجتمع المدني التونسي والباحثين التونسيين. فكما هو موضح على موقع تطبيق CrowdTangle، فإن الوصول إلى الخدمة حالياً يقتصر حصرياً على ذوي الشراكة مع فيسبوك.²⁶ ومن خلال المقابلات التي أجريناها، علمنا أن استخدام تطبيق CrowdTangle كان متاحاً لمنظمة واحدة فقط في تونس. وعلاوة على ذلك، وضخوا أن تطبيق CrowdTangle أعطاهم معلومات محدودة فقط حول نطاق استخدام فيسبوك ودوره في تونس.

واتضح لنا من المقابلات التي أجريناها أن المراقبين لوسائل التواصل الاجتماعي اعتمدوا على التحليل اليدوي لبيانات فيسبوك بانتظام كوسيلة لمراقبة الانتخابات في تونس. وأوضح المشاركون أنهم قد استأجروا فرق لتتبع قوائم الصفحات يدوياً بشكل يومي بسبب عدم توفر الأدوات البديلة لذلك. وللقيام بذلك، جمع المراقبون أرشيف لقطات لمشاركات فيسبوك والإعلانات التي اعتبروها ذات أهمية.

للتقيد بلوائح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فيجب على المرشحين للرئاسة إعلان مقدار ما ينفقونه على حملاتهم الانتخابية. ويشمل ذلك نفقات إعلانات فيسبوك المدفوعة المنشورة على صفحاتهم الرسمية. ولمراقبة إنفاق المرشحين، اعتمد مراقبو منظمات المجتمع المدني على

قانون حماية البيانات [التونسي] عفا عليه الزمن حيث صدر عام ٢٠٠٤. لقد تغيرت أمور كثيرة منذ ذلك الحين، ولا يوجد بهذا القانون أي شيء يتعلق بحماية البيانات الشخصية على الإنترنت (تصريح لديما سامارو في ديسمبر ٢٠١٩).

وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد إشارات إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي وأثارها في مواد القانون الانتخابي. ولا توجد لوائح تتعلق باستخدام إعلانات الفيسبوك أو التلاعب بالمحتوى عبر الإنترنت أثناء الانتخابات. وأوضحت فدوى العوني قائلته:

من الواضح أن مجال وسائل التواصل الاجتماعي لا يشمل قانون الانتخابات. حيث حاولت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في قراراتها إدراج جانب وسائل التواصل الاجتماعي ولكنها اضطرت في نهاية المطاف إلى اتباع الإطار القانوني في تونس (تصريح لفدوى العوني في ديسمبر ٢٠١٩).

بالإضافة، هناك نقص كبير في الاهتمام للتصدي ل للأخبار الكاذبة في القانون التونسي. وقد حدث وتم استخدام المادة ٨٦ من قانون الاتصالات وإيقاف البعض بتهمة نشر أخبار مضللة. تم إصدار ذلك القانون في عام ٢٠٠١ ولم يكن مصمم بما يتناسب مع وسائل التواصل الاجتماعي. علاوة على ذلك، قال محمد بوشيبية، أحد مؤسسي منظمة مدونون بلا قيود، أن هناك فوق المائة دعوى قضائية ضد الأشخاص الذين نشروا أو أعادوا نشر شيئاً على وسائل التواصل الاجتماعي بموجب المادة ٨٦، والتي يتم تطبيقها بشكل صارم:

ولقد قاموا باستخدام قانون الاتصالات ومواده التي لا تنطبق على المدونين ومن ثم قاموا بتوظيفها. لماذا المادة ٨٦ تحديداً؟ لأنها المادة الوحيدة التي بإمكانها تجريم الناس والإلقاء بهم في السجن (تصريح لمحمد بوشيبية في ديسمبر ٢٠١٩)

وعلى هذا فإن هذه الثغرات القانونية تشكل تهديداً كبيراً للحياة العامة التونسية إن لم يتم معالجتها. وخلال المقابلات، ذكر المشاركون أنهم يخططون للدفع من أجل تعديلات قانونية لمعالجة هذه القضايا قبل الانتخابات القادمة في تونس.

الاستنتاجات

أشارت منظمات المجتمع المدني التونسية إلى ضرورة الانتباه إلى انتشار الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي خلال انتخابات عام ٢٠١٩. وتمحورت هذه المخاوف حول العقبات التقنية والقانونية التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي التي تراقب الانتخابات على وسائل التواصل الاجتماعي. ورداً على ذلك، قابلنا قادة المجتمع المدني والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس للتعرف على أنواع القيود التي واجهوها عند مراقبتهم للانتخابات التونسية. وفيما يلي استنتاجاتنا: (١) أعربت منظمات المجتمع المدني التونسية عن قلقها إزاء انتشار الأخبار الكاذبة على الإنترنت، لكن الجهود المبذولة لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي كانت محدودة وغير منسقة بين المنظمات؛ (٢) كانت المكتبة الإعلامية للفيسبوك ذات فائدة محدودة للغاية للمراقبين التونسيين لأن المكتبة لا تارشف الإعلانات الانتخابية أو السياسية في تونس؛ (٣) كان الوصول المحدود إلى بيانات الفيسبوك عقبة كبيرة أمام مراقبي وسائل التواصل الاجتماعي التونسيين، مما دفعهم إلى الاعتماد على جمع البيانات يدوياً، وتفاقم ذلك بسبب عدم توفر أدوات جمع البيانات مثل منصة CrowdTangle للعديد من منظمات المجتمع المدني؛ (٤) تعد القوانين التونسية حول خصوصية البيانات واللوائح الانتخابية غير كافية لمجتمع ديمقراطي في العصر الرقمي.

ومن المقابلات التي أجريت، اقترح المشاركون تعديل قوانين حماية البيانات الانتخابية والشخصية في تونس للاستجابة إلى متطلبات العصر الرقمي الحالي. والأكثر أهمية، أكد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على أن الفيسبوك، وهو المنصة التي يشارك فيها غالبية السكان في تونس، فيتحرق بها توفير المزيد من إمكانية الوصول إلى بياناتها وأرشيفها للإعلانات السياسية العربية.

وتشير هذه المذكرة إلى أنه سيكون من الصعب على الديمقراطية في تونس أن تزدهر من دون الفيسبوك وغيرها من المنصات التي توفر

الدعم المستدام والبيانات لمنظمات المجتمع المدني التي تحارب خطاب الكراهية، والدعاية الحاسوبية، والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم أن إدخال تعديلات على القانون التونسي قد يكون مفيداً في تشجيع الديمقراطية في البلاد، إلا أن الإصلاحات القانونية من الممكن أيضاً أن يساء استخدامها في بعض الدول العربية حيث الديمقراطية هشة ومقيدة. ومن ثم، فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق منصات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية.

نبذة عن المشروع

مشروع الدعاية الحاسوبية (COMPROP) والذي يجري في معهد أكسفورد للإنترنت بجامعة أكسفورد، هو فريق متعدد التخصصات من علماء الاجتماع والمعلومات والذين يبحثون في كيفية تعامل الفاعلين السياسيين مع الرأي العام عبر الشبكات الاجتماعية. ويتضمن هذا العمل تحليل تفاعل الخوارزميات، والتشغيل الآلي، والسياسة، ووسائل التواصل الاجتماعي لتضخيم أو قمع المحتوى السياسي، ونشر المعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، والأخبار غير المهمة. وقد صممت مذكرات البيانات لتقديم لقطات سريعة للتحليل حول الأحداث الجارية بشكل قصير، وعلى الرغم من أنها تعكس الخبرة المنهجية والتحليل المدروس، فإنها لم تخضع لمراجعة الأقران. وتقدم ورقات العمل تحليلاً أعمق والحجج الموسعة التي جرى مراجعتها بصورة جماعية وإشرافها في القضايا العامة. إن مقالات مشروع الدعاية الحاسوبية وفصول الكتب والكتب هي مؤلفات مهمة خضعت لمراجعة النظراء ونشرت رسمياً.

شكر وتقدير

يقدم المؤلفون كل الشكر والامتنان لدعم مجلس البحوث الأوروبي، "الدعاية الحاسوبية: استقصاء تأثير الخوارزميات والروبوتات على الخطاب السياسي في أوروبا"، الاقتراح 648311، 2015-2020، فيليب إن هاورد، الباحث الرئيسي. تمت الموافقة على هذه الدراسة من قبل لجنة أخلاقيات البحوث بجامعة أكسفورد، CUREC OII SSH IREC 18 003 ونحن ممتنون ل "Luminate" على دعمهم في مراقبة الانتخابات وأبحاثنا في أوروبا. أي آراء أو نتائج أو استنتاجات أو توصيات ترد في هذه المواد هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء جامعة أكسفورد أو أي من الممولين. ويدين المؤلفون بجزيل الشكر أيضاً للوقت والجهد الذي بذله المشاركون في هذه المذكرة.

المراجع

- [1] "Top Ten Internet Languages in The World," *Internet World Stats*, 2019. [Online]. Available: <https://www.internetworldstats.com/stats7.htm>. [Accessed: 28-Jan-2020].
- [2] "Newsroom," *Facebook*. [Online]. Available: <https://about.fb.com/news/>. [Accessed: 28-Jan-2020].
- [3] "Fact-checking on Facebook: What Publishers Should Know," *Facebook*. [Online]. Available: <https://en-gb.facebook.com/help/publisher/182222309230722>. [Accessed: 13-Feb-2020].
- [4] R. Bunyan, "Tunisia's Presidential Election 2019: Who's Running, What's at Stake," *Time*, Sep-2019.
- [5] L. Blaise, "Tunisia's Presidential Runoff: Two Candidates, and One Is in Jail," *The New York Times*, 06-Oct-2019.
- [6] "Tunisia's Parliamentary Elections at a Glance," *Al Jazeera*, Oct-2019.
- [7] M. Safi, "Tunisia Election: 'Robocop' Kais Saied Wins Presidential Runoff," *The Guardian*, 14-Oct-2019.

- [23] "Monitoring of Electoral Campaigning on Social Media-Tunisia," Democracy Reporting International and ATIDE, Feb. 2020.
- [24] B. Rieder, "Studying Facebook via data extraction: The Netvizz," presented at the WebSci'13, Paris, France, 2013, p. 10.
- [25] B. Silverman, "CrowdTangle for Academics and Researchers," *Facebook*, 28-Jan-2019. [Online]. Available: <https://www.facebook.com/facebookmedia/blog/crowdtangle-for-academics-and-researchers>. [Accessed: 31-Jan-2020].
- [26] CrowdTangle, "Request Access," *CrowdTangle*. [Online]. Available: <https://www.crowdtangle.com/request/>. [Accessed: 13-Feb-2020].
- [27] "Ad Library," *Facebook*. [Online]. Available: https://www.facebook.com/ads/library/?active_status=all&ad_type=all&country=GB&impression_search_field=has_impressions_lifetime. [Accessed: 03-Feb-2020].
- [28] "What is the Facebook Ad Library and how do I search it?" [Online]. Available: <https://www.facebook.com/help/25946882826154>. [Accessed: 03-Feb-2020].
- [29] "About Ads About Social Issues, Elections or Politics," *Facebook*. [Online]. Available: <https://en-gb.facebook.com/business/help/2150157295276323>. [Accessed: 07-Feb-2020].
- [30] "Open Letter to Facebook on the Upcoming Tunisian Elections of 2019," *Access Now*, 02-Sep-2019. [Online]. Available: <https://www.accessnow.org/open-letter-to-facebook-regarding-the-upcoming-tunisian-elections-of-2019/>. [Accessed: 07-Feb-2020].
- [8] "Monitoring of Electoral Campaigning on Social Media-Tunisia," Democracy Reporting International and ATIDE, Report 1, 2019.
- [9] "Al Motrashihon LI R'esa Ydfeon I' Facebook Mn Agl Al Da'aya w Darb el Khosom [Presidential Candidates Pay to Facebook for Propaganda and Attacking Opponents]," *iWatch organisation*, 01-Oct-2019. [Online]. Available: <https://www.iwatch.tn/ar/article/726>. [Accessed: 10-Feb-2020].
- [10] A. Wolf and R. Lefèvre, "Revolution under threat: the challenges of the 'Tunisian Model,'" *J. North Afr. Stud.*, vol. 17, no. 3, pp. 559–563, Jun. 2012, doi: 10.1080/13629387.2012.686298.
- [11] M. M. Quamar, "Tunisia: Presidential and parliamentary elections, 2014:," *Contemp. Rev. Middle East*, Dec. 2015, doi: 10.1177/2347798915603277.
- [12] "Tunisia Parliament Elects Ennahdha's Rachid Ghannouchi as Speaker," *Al Jazeera*, 13-Nov-2019.
- [13] The Carter Center, "Legislative and Presidential Elections in Tunisia," 2014.
- [14] "Tunisia Election: Essebsi Wins Presidential Run-off," *BBC News*, 22-Dec-2014.
- [15] J. Malsin, "Tunisia's Presidential Race Tests Sole Democracy to Emerge From Arab Spring," *Wall Street Journal*, 13-Sep-2019.
- [16] "Tunisia to Bring Forward Presidential Polls After Essebsi's Death," *Al Jazeera*, Jul-2019.
- [17] A. McDowall, "Official Results Show Kais Saied Won Tunisian Presidential Election," *Reuters*, 14-Oct-2019.
- [18] V. Wulf, K. Misaki, M. Atam, D. Randall, and M. Rohde, "'On the ground' in Sidi Bouzid: investigating social media use during the Tunisian revolution," in *Proceedings of the 2013 Conference on Computer Supported Cooperative Work*, San Antonio, Texas, US, 2013, pp. 1409–1418, doi: 10.1145/2441776.2441935.
- [19] M. Karolak, "Social media in democratic transitions and consolidations: what can we learn from the case of Tunisia?," *J. North Afr. Stud.*, vol. 25, no. 1, pp. 8–33, 2018, doi: 10.1080/13629387.2018.1482535.
- [20] H. de Baillenx, "Tunisia Elections: Access to Data Crucial to Monitor Social Media and Disinformation Attempts," Democracy Reporting International and ATIDE, Sep. 2019.
- [21] "Social Media Stats Tunisia," *StatCounter Global Stats*, 2020. [Online]. Available: <https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/tunisia>. [Accessed: 10-Feb-2020].
- [22] "Removing Coordinated Inauthentic Behavior From Israel," *Facebook*, 16-May-2019. [Online]. Available: <https://about.fb.com/news/2019/05/removing-coordinated-inauthentic-behavior-from-israel/>. [Accessed: 10-Feb-2020].